من داخل العراق

▪ وائل نعمة

لا تتوقعوا الأكثر

نقلت "المدى" يوم أمس جانبا من مأساة يعيشها لاجئون سوريون على الحدود،وتحدثت عن سوء الواقع الصحي والنفسي لاسيما النساء ،ولا نتوقع ان يحظى لاجئون قادمون من دولة عربية الى أخرى تعصفها مشاكل سياسية واقتصادية اكثر مما حصلوا عليه.
البعض يعترض على تسليط الضوء واهتمام الاعلام بوضع النازحين السوريين والتباكي على حالهم بينما نحن في العراق لا نقل سوءا عن حال السوريين الهاربين. الاوضاع الانسانية السيئة على الحدود العراقية –السورية تشابه ما يحدث داخل البلاد على الرغم من ان وزارة حقوق الانسان تعتبر ان تقارير منظمات مدنية عالمية حول وضع حقوق الانسان في العراق مغلوطة.
لايمكن ان ننكر ان البلاد تعاني من هزات سياسية مستمرة ،وتعيش عوائل في داخل العاصمة في الشارع وتحت الجسور وفي مناطق عشوائية،ويشرب مواطنون اصليون ليسوا لاجئين مياه المجاري،والحكومة تتخلى عن توظيفهم وترتفع معدلات البطالة الى النصف ويصعد خط الفقر فوق ثلث سكان العراق، لكن بالمقابل هناك بشر على الحدود هاربون من جحيم القصف والقتل ،ومهما اختلفنا في تقييمنا للنظام السوري يجب ان نتفق ان السوريين بمحنة وعلينا مد يد العون.
الجمعة الاخيرة طالب خطباء المساجد في العراق ان يرد العراقيون الجميل الى السوريين الذين استقبلوهم خلال السنوات السابقة. والعراقيون مروا بموجات هجرة متعددة كانت الأصعب بعد عام ٢٠٠٦ حين اشتد الاقتتال الطائفي وبدأت مستشفيات بغداد تتسلم باليوم مايقارب المئة جثة ،الاردن اغلقت ابوابها امام العراقيين الفارين من مذابح القاعدة والميليشيات وطلبت ان يضع العراقي في بنوك عمان على الاقل ١٠ آلاف دولار حتى يسمح له بالمرور،وعاملتنا مصر بالطريقة نفسها وأضحت تأشيرة القاهرة من اصعب التأشيرات.
لم يبق امامنا نحن في العراق غير سوريا مهربا،وبينما كنا نخشى المرور بالطريق الرابط بين بغداد والحدود لسيطرة القاعدة على تلك المنطقة كان الكثير منا يلقى معاملة حسنة في داخل سوريا،وان لم نتفق على نوع المعاملة او البعض يقول ان العراقيين كان لديهم اموال ولذلك احترمهم السوريون يجب ان لانخفي حقيقة ان سوريا رحمتنا من القتل والمفخخات ،ولايمكن ان نقول كل العراقيين الداخلين الى سوريا كان لديهم اموال بل معظمهم فقراء ، وفي أسوأ التقديرات لم تطلب سوريا وضع تأمينات في المصارف .
سوريا لم تحاول يوما ان تطرد عراقيا من اراضيها ، واحتوت العراقيين بكل اطيافهم وتوجهاتهم ، بينما يهدد لاجئون عراقيون في لندن وامستردام بالطرد ،وبدأ عدد من الدول الأوربية مؤخرا حملة للإعادة الإجبارية للاجئين العراقيين الذين لم يحصلوا على حق الإقامة فيها.
ايام العراقيين في سوريا اصبحت ذكريات الان ولانعلم الى اي سيناريو ستنتهي الاحداث،لكني اريد ان اذكر قبل ان يتهمني البعض بالميل الى النظام هناك بأنني لست مع الاسد الاب والابن ولا ادعم موقف اي نظام ديكتاتوري ارسل انتحاريين الى العراق وانما تحدثت عن حالة انسانية مجردة.

وصول 80 عراقياً قادمين من حلب

جيش الأسد يسيطر على منفذ اليعربية ويمنع دخول السوريين

□ الانبار – نينوى /المدى

قالت مصادر إعلامية على الحدود السورية امس السبت ان قوات امن سورية انتشرت في منفذ اليعربية السوري الحدودي منعت السوريين من الدخول إلى الأراضي العراقية.
يأتي ذلك في وقت أفاد مصدر في منفذ ربيعة الحدودي بمحافظة نينوى بأن حافلتين تقلان ٨٠ عراقيا دخلتا الحدود عبر منفذ ربيعة قادمتين من مدينة حلب السورية.
وقالت الأنباء من الحدود إن قوات الأمن السورية انتشرت، امس السبت، في منفذ اليعربية السوري الحدودي مع العراق ومنعت السوريين من الدخول إلى الأراضي العراقية.
وقال مراسل "السومرية نيوز"، إن قوات الأمن السورية انتشرت، ظهر اليوم، في منفذ اليعربية السوري الحدودي مع العراق، مؤكداً أن تلك القوات منعت السوريين من الدخول إلى الأراضي العراقية.
وكان مجلس ناحية ربيعة في محافظة نينوى أعلن، أمس الجمعة (٢٧ تموز الحالي)، عن افتتاح منفذ اليعربية الحدودي بين العراق وسوريا بعد نحو خمسة أيام على إغلاقه، مؤكدا أن أسرتين عراقيتين دخلتا البلاد عبر المنفذ أمس.
فيما أفاد مصدر في منفذ ربيعة الحدودي بمحافظة نينوى، امس السبت، بأن حافلتين تقلان ٨٠ عراقيا دخلتا الحدود عبر منفذ ربيعة قادمتين من مدينة حلب السورية.
وقال المصدر أن "منفذ ربيعة الحدودي استقبل، صباح امس، حافلتين قادمتين من مدينة حلب تقلان ٨٠ عراقيا عائدين إلى البلاد".
وأضاف المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "العاملين في منفذ ربيعة ومنظمة الهلال الأحمر قدموا لهؤلاء العائدين كافة التسهيلات والمساعدات الغذائية والدوائية"، مشيرا إلى "أنهم غادروا المنفذ متجهين لمناطق سكناهم".
وكانت جمعية الهلال الأحمر العراقية أعلنت، الجمعة (٢٧ تموز ٢٠١٢)، عن عودة أكثر من عشرة آلاف عراقي من سوريا منذ يوم الـ١٩ من تموز الحالي، فضلاً عن دخول ٢٠٣٩ لاجئاً سورياً إلى الأراضي العراقية، فيما أكدت افتتاح منفذ ربيعة ودخول عشرين أسرة عراقية من خلاله.
كما سجل المنفذ، منذ صباح يوم أمس الجمعة (٢٧ تموز ٢٠١٢)، عودة ٥٠ أسرة عراقية من سوريا، عبره بعد ساعات على إعادة فتحه، فيما غادرت الشاحنات السورية التي كانت عالقة على الأراضي العراقية.
وقررت الحكومة العراقية، في الـ٢٤ من تموز ٢٠١٢، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا.
وكانت وزارة الهجرة والمهجرين أكدت، أمس الجمعة (٢٧ تموز ٢٠١٢)، أن وفدا وزاريا وامنيا زار بعض مواقع اللاجئين السوريين بقضاء القائم واستمعوا لمطالبهم، وفيما بينت أن هناك مقترحا لتقديم تسهيلات لهم، أشارت إلى أن عددهم ارتفع ليصل إلى ٢٤٤٤ لاجئا.
وكان رئيس الحكومة نوري المالكي وجه، في (٢٣ تموز الحالي)، باستقبال اللاجئين السوريين على الأراضي العراقية وتقديم المساعدة لهم، بعد ساعات قليلة على مطالبة لجنة العلاقات الخارجية النيابية الحكومة بإعادة النظر بقرار عدم استقبال اللاجئين السوريين، الذي اتخذته الأسبوع الماضي حين أكدت أنها غير قادرة على استقبالهم لعدم امتلاكها خدمات لوجستية على الحدود بين البلدين، معتبرة أن النزوح باتجاه العراق يكاد يكون معدوماً بسبب بعد مدنه عن بعضها البعض ووجود الصحراء التي تشكل خطراً عليهم.
وقررت الحكومة العراقية، في (٢٤ تموز الحالي)، بناء مخيمات في منفذي ربيعة والقائم لاستقبال اللاجئين السوريين الذين هربوا من الأحداث التي تشهدها بلادهم، فيما خصصت ٥٠ مليار دينار لإغاثتهم ومساعدة العراقيين العائدين بدورهم من سوريا.
وأعلن مجلس محافظة الأنبار، في (٢٤ تموز الحالي) أيضاً، عن دخول أول وجبة من اللاجئين السوريين إلى المحافظة عبر منفذ الوليد الحدودي، بعد يوم على موافقة رئيس الحكومة نوري المالكي بفتح الحدود العراقية أمامهم، مبيناً أن غالبيتهم من الأطفال والنساء، كما أعلن مجلس ناحية ربيعة التابعة لمحافظة نينوى بدوره عن تجهيز مركزين لإيواء اللاجئين السوريين، فيما أكدت وزارة الهجرة والمهجرين، عودة سبعة آلاف عراقي من سوريا خلال خمسة أيام عبر منفذ الوليد الحدودي.

719 قتيلاً ضحايا "إعادة الإعمار"

□ بغداد/ المدى

افاد تقرير نشره مرصد أميركي الجمعة ان ٧١٩ شخصا على الاقل كانوا يشاركون في مشاريع لإعادة الأعمار وإرساء الاستقرار في العراق تمولها الولايات المتحدة، قتلوا خلال النزاع بين العامين ٢٠٠٣ و ٢٠١٠.
وأورد المحقق العام الخاص لإعادة الإعمار في العراق في هذا التقرير ان "هذا العدد يشمل ٣١٨ اميركيا (عسكريون وموظفون فدراليون وموظفون في شركات خاصة) و ٢٧١ عراقيا و ١١١ من جنسيات اخرى و١٩ من جنسيات غير معروفة". والفترة التي شملها التقرير تمتد من اول ايار ٢٠٠٣ حتى ٣١ اب ٢٠١٠ حين قررت الولايات المتحدة انهاء العمليات القتالية. وخلال تلك الفترة، خصصت الولايات المتحدة نحو ستين مليار دولار لمشاريع لاعادة الاعمار وارساء الاستقرار في البلاد، وفق التقرير.
واوضح التقرير ان هذه الحصيلة اقل على الارجح من الخسائر الفعلية مع غياب قاعدة معلومات مركزية.
وغالبية الخسائر (٧١ في المئة) طاولت اشخاص كانوا يعملون في مشاريع لاعادة تأهيل او تطوير البنى التحتية في العراق، فيما تضرر ٢٠ في المئة كانوا يتولون تدريب الشرطة العراقية وثمانية في المئة كانوا يدربون الجيش العراقي.
وقتل نحو اربعة آلاف و ٤٠٩ جنود أميركيين خلال النزاع في العراق.
وأنهى الجيش الأميركي انسحابه من العراق في كانون الاول ٢٠١١ بعد انتشار استمر تسعة اعوام، ولم يحصل على موافقة بغداد على ابقاء كتيبة محدودة حتى ما بعد ٢٠١١. ولا تزال السفارة الاميركية في بغداد الاكبر في العالم مع اكثر من ١٢ الف موظف، وهي تواصل برنامجا لتدريب الشرطة العراقية.

مطالبات نيابية بضم محتجزي المخيمات إلى السجناء السياسيين

□ بغداد/ المدى

طالبت نائبة عن التحالف الكردستاني، امس السبت، بإضافة محتجزي جميع المخيمات داخل العراق وخارجه والتي هربت من النظام السابق إلى مؤسسة السجناء السياسيين، مشددة على ضرورة عدم التمييز بين هؤلاء لوجود المئات منهم ينتظرون حقوقهم.
وقالت النائبة بيرزاد شعبان خلال مؤتمر صحافي عقدته، امس ، في مبنى البرلمان وحضرته "المدى"، إن "الحكومة العراقية وافقت على إضافة محتجزي مخيم رفحاء السعودي إلى مؤسسة السجناء السياسيين وهذا يفرحنا كثيرا"، مطالبة بـ"اضافة محتجزي جميع المخيمات داخل العراق وخارجه والتي هربت من النظام السابق إلى هذه المؤسسة".
وشددت شعبان على ضرورة "عدم التمييز بين هؤلاء، لان هناك المئات منهم ينتظرون الحصول على حقوقهم"، مشيرة إلى "وجود الكثير من المواطنين الذين هربوا من النظام السابق في مخيمات داخل العراق وخارجه كمخيم في إيران وديار بكر ورادوندوز".
وكانت لجنة الشهداء والمفصولين السياسيين البرلمانية أعلنت، الخميس (٢٦ تموز الحالي)، عن موافقة الحكومة العراقية على إضافة محتجزي مخيم رفحاء السعودي إلى مؤسسة السجناء السياسيين، مؤكدة أنهم سيحصلون على كافة الامتيازات التي يتمتع بها السجناء السياسيون، فيما أشارت إلى أن وزارة المالية وافقت على تشكيل لجان لاستلام طلبات الفصل السياسي.
ونقل الآلاف من أبناء المحافظات الجنوبية منتصف عام ١٩٩٠، إلى المملكة العربية السعودية بعد فشل الانتفاضة التي عمت أغلب المحافظات في أثناء انسحاب القوات العراقية من دولة الكويت التي احتلتها في آب ١٩٩٠، وقد تمكنوا آنذاك من فرض سيطرتهم على بعض المحافظات لأيام متتالية، عدا بغداد التي تمكنت القوات الأمنية من إخماد الانتفاضة فيها بشكل فوري، ثم تحركت قوات الحرس الجمهوري واستطاعت القضاء على الانتفاضة في بقية المحافظات، وتم إعدام واعتقال المئات من المشاركين في الانتفاضة، فيما هرب آخرون إلى خارج البلاد، وقامت الحكومة السعودية في حينها بافتتاح مخيم رفحاء في منطقة صحراوية حدودية لإيواء النازحين، والذين غادر الكثير منهم المخيم خلال التسعينيات لحصولهم على اللجوء السياسي في الولايات المتحدة ودول أوربية، بينما ظل الآخرون في المخيم لحين سقوط نظام الحكم السابق عام ٢٠٠٣، حيث عاد أغلبهم إلى العراق.
يذكر أن مخيم رفحاء كان يقيم فيه نحو ٣٨ ألف مواطن عراقي، وكانوا يحصلون على الرعاية تحت إشراف مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ويحتوي المخيم على مركز للتموين وآخر طبي إضافة إلى مدارس ابتدائية ومتوسطة وإعدادية للبنات والبنين، وقد أغلق المخيم عام ٢٠٠٨ بعد مغادرة آخر دفعة مؤلفة ٧٧ لاجئاً عراقياً.

أكثر من ١٠٠٠ حكم في ٦ أعوام

الأمم المتحدة: عمليات الإعدام تتكاثر والحكومة صامتة

□ بغداد - نيويورك / وكالات

دق المقرر الخاص للأمم المتحدة لعمليات الإعدام التعسفي كريستوف هينز ناقوس الخطر في تعليق له عن إعلان ورد من قبل وزارة الداخلية قالت فيه إن محكمة النقض أيدت حكما بإعدام حوالي ٢٠٠ سجين في العراق.
وفي بداية الأسبوع الجاري ذكر الموقع الإلكتروني لوزارة الداخلية العراقية أن قائد الشرطة في محافظة الأنبار الواقعة في غرب البلاد أعلن قرار محكمة التمييز القاضي بتأييد ١٩٦ حكما بالإعدام في المحافظة.
ومن غير الواضح إن تمت المصادقة على هذه الأحكام من قبل مجلس الرئاسة العراقي أم لا، ولم يعط الإعلان إطارا زمنيا لتنفيذ عمليات الإعدام، ولكنه أعرب عن أمله في تنفيذها عما قريب.
وأشار هينز إلى أن وجود مثل هذا العدد من العراقيين ينتظرون الإعدام الوشيك مقلق للغاية، بينما هناك نقص خطير في المعلومات العامة بشأن هذه القضايا.
وحذر من عدم وجود الشفافية في استخدام عقوبة الإعدام في العراق، مشيرا إلى فشل حكومة المالكي في إتاحة المعلومات للجمهور، وإظهار أن هذا العدد الكبير من عمليات الإعدام يكون وفقا لمتطلبات القانون الدولي.وحث المقرر الأممي الحكومة العراقية على الإيقاف الفوري لعمليات الإعدام وإعادة النظر في جميع قضايا المحكوم عليهم بالإعدام.
وطالب المقرر الخاص بدعم نداءه المقدم في كانون الثاني ٢٠١٠ من أجل إنشاء الوقف الاختياري لعقوبة الإعدام في العراق.
وأشار إلى ان الحفاظ على السرية في عمليات الإعدام يقوض التدقيق العام وقد يجعل المجتمع الدولي يستنتج أن ذلك يعتبر انتهاكا للقانون الدولي.
وبشكل عام فقد أجري عدد هائل من أحكام بالإعدام في العراق على مدى السنوات القليلة الماضية.وقال فيليب لوثر، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة العفو الدولية "بعد هذه الخطوة المثيرة للقلق (المصادقة على إعدام ١٩٦ شخصا)، يتعين على السلطات العراقية أن تتحرك بسرعة من أجل تخفيف جميع أحكام الإعدام، وإعلان حظر مؤقت لتنفيذ عمليات الإعدام في كافة أنحاء البلاد".
وأضاف إنه "إذا نفذت السلطات العراقية هذه الأحكام، فإن سجل الإعدامات الصادم أصلاً سيتضاعف أربع مرات تقريبا في هذا العام".
ففي النصف الأول من عام ٢٠١٢ وحده أعدمت السلطات العراقية ما لا يقل عن ٧٠ شخصا، وهو رقم يزيد على مجموع عمليات الإعدام التي نُفذت في العام الماضي.
وبحسب منظمة العفو الدولية، فقد بلغ عدد الذين أعدموا في العراق في عام ٢٠١١ نحو ٦٨ شخصاً على الأقل.
ويُعتقد أن مئات الأشخاص في مختلف أنحاء العراق، مجهولة أوضاعهم وأماكن اعتقالهم، ما يزالون تحت طائلة الإعدام.
وكانت عقوبة الإعدام قد عُلّقت في العراق عقب غزو البلاد بقيادة الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٣، ولكن أعيد العمل بها في آب ٢٠٠٤.
ومنذ ذلك الحين حُكم بالإعدام على مئات الأشخاص أُعدم العديد منهم.
وتواجه عمليات الإعدام المتصاعدة في العراق انتقادات محلية ودولية.
وتتهم المنظمات الحقوقية الدولية الحكومة العراقية بتسييس أحكام الإعدام، وانتزاع الاعترافات من المتهمين بالقوة.
وتؤكد أنها قلقة بشكل خاص من اعتماد المحاكم العراقية للاعترافات التي يدلى بها قسرا، على انها أدلة.وارتفعت مطالبات محلية ودولية بوقف تنفيذ الإعدام بالمحكوم عليهم، وتعليق هذه العقوبة في البلاد تمهيدا لإلغائها.لكنّ بغداد تؤكد أن المدانين ارتكبوا أبشع الجرائم.
وتتهم منظمة العفو الدولية الحكومة العراقية بأنها تخفي المحكومين بالإعدام في أماكن غير معلومة كما تخفي سجلات المحاكم التي ترد فيها التهم والمحاكمات والعقوبات وتفاصيل أي إعدام.
وغالبا ما تنتهك المحاكمات في العراق أدنى الضمانات حيث أن الكثير من المدعى عليهم لا تتاح لهم فرصة دفاع حقيقية أو نقض الأدلة ضدهم بالإضافة إلى اعتقالهم لفترات طويلة قبل محاكمتهم.
ويقول مراقبون إن تطبيق عقوبة الإعدام في العراق زاد بسرعة كبيرة منذ أواسط عام ٢٠٠٤ حيث اصبح العراق يصنف الآن على أن به رابع أعلى معدل لتنفيذ حالات الإعدام في العالم بعد الصين وإيران وباكستان.
وبإضافة الـ١٩٦ محكوما جديدا بالإعدام يكون مجلس القضاء العراقي قد صادق على أكثر من ١٠٠٠ حكم منذ عام ٢٠٠٦.